

## من خلال إنجاز العديد من القوانين التي تساهم في دعم الشباب لاري: السلطان حققنا الاستقرار العام للبلد



أحمد لاري

أكد النائب احمد لاري ان من اهم الامور التي حققها المجلس الحالي هو استقرار الامور بالبلد، خاصة العلاقة بين السلطين، الى جانب العلاقة والروح الإيجابية في الاداء البرلماني بين الاعضاء جميعا، مما انعكس على الاستقرار العام بالبلد، والذي يشهد به كل منصف يعيش على هذه الأرض الطيبة، وكل هذا بفضل الله سبحانه ثم بحكمة صاحب السمو وقيادته للسفينة ليقودها لير الأمان بإذن الله ودعم الشعب الكويتي الوفي، وقال لاري تعليقا على ما نشر في الصفحة الأولى لجريدة «الجريدة» أمس تحت عنوان «البورصة الكويتية تسجل علامة فارقة الاسبوع الماضي وسط تراجع واستقرار معظم الاسواق الخليجية»: وما لا شك فيه ايضا ان لما سبق ذكره الاثر الكبير على البورصة وسائر الجوانب المالية والاقتصادية وحول إنجازات المجلس في الفترة القصيرة التي

قضت ويعد 80 يوما من بدء دور انعقاده الاول، قال لاري: اود ان اسجل بداية نجاح المجلس بجميع اعضائه وبالتعاون مع الحكومة في وضع الاولويات والبدء بإنجازها، فمسن ضمن 18 اولوية تم إنجاز قانون المشروعات الصغيرة برأسمال 2 مليار دينار لدعم مبادرات الشباب وتشجيعهم في تكوين مستقبلهم وايضا تم إنجاز قانون التأمين ضد البطالة لمساعدة المسرحين من وظائفهم الى حين حصولهم على الوظيفة مجددا. وتابع لاري: كما تم إنجاز قانون مهم يضع حدا للتلاعب بالاسعار وهو تعديل قانون الاتجار بالسلع، وتم اعتماد القانون الخاص بالسماح لغير الكويتيين بالدراسة في مراكز تسليم الكبار وتم تعديل قانون العمل بالقطاع الاهلي واصدار قانون في شأن مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وقانون بتعديل قواعد الميزانيات العامة. وكشف لاري عن انه تم إنجاز التعديلات على قانون الشركات وهي 62 تعديلا بعد صدور القانون بمرسوم ضرورة واعتماده من المجلس، وتم الانتهاء من المداولة الأولى من قانون لاري ان المجلس استطاع على الأقل من بدون منحهم الجنسية سنويا. وايضا تم إنجاز ما يقارب 90 اتفاقية دولية ظلت بعضها اكثر من عشر سنوات على جدول اعمال المجلس. وقال لاري: هناك قوانين تم الانتهاء منها في اللجان وهي على جدول اعمال المجلس كغسيل الاموال واستقلال القضاء والهيئة العامة للقوى العاملة لتنظيم العمالة في القطاعين الاهلي والنفطي. وشدد لاري على انه من المناسب تسليط الضوء على مجموعة من القوانين تجري دراستها باللجان كقانون هيئة الاتصالات وقانون خاص لمعالجة

## على خلفية الفوائد المحتسبة على قروض المتقاعدين التميمي يهدد بنسف قوانين التأمينات ومحاسبة مسؤوليها

وبلا فؤاد. وتوعد التميمي بفتح ملف «التأمينات» على مصراعيه ومراجعة كل المخالفات التي تجري فيها وإعادة النظر بكل قوانينها بل بنسف تلك القوانين إن تطلب الأمر حفاظا على ما تبقى من الامن الاجتماعي والاسري للمتقاعدين ومن سيأتي بعدهم.

● خالد الشمري



عبدالله التميمي

تهدف لتحقيق مكاسب مالية في مجال عملها والتي ابتكرت أكبر سرقة في تاريخ الكويت من جيوب المواطنين عبر سياسات الاقراض الظالمة التي خططت لها تلك البنوك في ليلة ظلماء وبرعاية من وزارة المالية والبنك المركزي. وأضاف التميمي الا يكفي التامينات كل علامات الاستهتاهم التي تحوم حول عملها والشبهات التي تحيط بقاديبها، والمليارات التي اهدرتها من أموال الشعب الكويتي والاستثمارات التي خسرتها في مشاريع قاسلة وهي محل تحقيق دولي حتى الآن، حتى تقوم باقراض المتقاعدين من أموالهم التي دفعوها طوال خدمتهم وتحسب عليهم فوائد بقيمة نصف القرض الذي منحتم إياه وعندما يسأل المتقاعدون عن نسبة فائدة كل الراتب يتجبح بعض مسؤوليها ويقولون إن فوائدها تتفوق على البنوك التجارية بينما تدلل موظفيها بقروض ميسرة

انتقد النائب عبدالله التميمي بشدة لجوء التأمينات الى تقاضي فوائد مرتفعة على المتقاعدين الذين اضطرتهم الظروف المعيشية لبيع جزء من رواتبهم التقاعدية. وقال ان حقيبة وزير المالية الحالي وسياسته بات شعارها الوحيد والاهم «تكبير المواطنين بالفوائد» والقضاء على حاضرمهم ومستقبلهم وتهديد امهم الاسري والاجتماعي، عبر تقييدهم باكثر قدر من الفوائد وأقال كواهلهم بالمزيد منها، فضلا عن الاثار والمشاكل الكبيرة التي تتركها تلك السياسات على أنفس المواطنين. وتساءل التميمي عن أسباب انتهاء هذه السياسات من قبل مؤسسة حكومية انشأتها الدولة لخدمة المتقاعدين ومن أموالهم وعرق جيوبهم طول سنوات خدمتهم من أجل تحقيق الامن المعيشي لهم، لا من أجل التكسب على ماتبقى من حياتهم، لاسيما إنها ليست بنكا من البنوك الربوية التي

## طالب الحجرف بمبادرة تصحيحية لرفع المعاناة عنهم الفزيع: صرف مكافآت الدارسين في الخارج بأثر رجعي دون اشتراط حضورهم

الدارسين بالخارج، إما بالغاء شرط الحضور الشخصي لتقديم المستندات والاكتفاء بالتقديم بالموقع الإلكتروني، أو أن يتوب أحد ذوي الطلبة بتقديم المستندات إلى التعليم العالي، أسوة بالإجراء المتبع مع الطلبة الذين نقل أعمارهم عن السن القانونية أو تفعيل دور المكتب الثقافي في سفارة الكويت بالخارج في استقبال المستندات من الطلبة فيما يتعلق بالمكافأة المالية بدلا من حضورهم للكويت، مشددا على ضرورة صرف المكافآت للطلبة بأثر رجعي منذ تاريخ التقديم وإدخال بياناتهم في الموقع الإلكتروني للوزارة. وأعرب الفزيع عن أمهه في تفهم وزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف الحجرف مطالب الطلبة وتلمس معاناتهم في هذا الجانب، وأن يبادر بقرارات عاجلة لتصحيح إجراءات الوزارة بالتعامل مع الطلبة وصرف مكافآتهم بأثر رجعي بأسرع وقت.

طالب النائب نواف الفزيع وزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف الحجرف بالعمل على تذليل الصعوبات التي تواجه بعض طلبتنا الدارسين بالخارج وتعديل بعض الشروط التعجيزية التي أصبحت تشكل عقبة أمام الطلبة. واستغرب الفزيع اشتراط حضور الطلبة بأنفسهم إلى ادارة التعليم العالي لتقديم الأوراق والمستندات الخاصة بتسليم المكافأة المالية التي تصرفها الدولة للطلبة الذين يدرسون على حسابهم الخاص بعد التقديم على موقع الوزارة الإلكتروني، مما يستوجب عليهم اعباء وتكاليف إضافية تتمثل بحمل تكاليف السفر ذهابا وإيابا، ناهيك عما يسببه هذا الأمر من تعطيل لدراساتهم وقد يصل إلى حرمانهم من بعض المواد بسبب التغيب عن الفصول الدراسية. وأوضح الفزيع أن على الوزارة أن تتعاون بشكل أكبر مع إخواننا وأخواتنا الطلبة

كحالة مرضية طارئة وذلك لكل حالة مرضية على حدة. 4 - هل تم عرض جميع الموافقات لتحمل نفقات العلاج بالخارج للطلاب التي تم اعتبارها حالات طارئة على اللجنة العليا للعلاج بالخارج وذلك لاعتماد الموافقة عليها واعتبارها حالات مرضية طارئة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بنسخة من جميع اعتمادات تلك الموافقة من اللجنة العليا للعلاج بالخارج، وإذا كانت الإجابة بالنفي، فما الأسباب التي حالت دون اعتمادها من اللجنة العليا للعلاج بالخارج؟



نواف الفزيع

## حماد: ما أسس تقييم الحالات المرضية للعلاج في الخارج؟

الاجابة عن هذا السؤال؟ وهل سبق ان تم رفض اي من تلك الحالات من قبل اللجان التخصصية او اللجنة العليا للعلاج بالخارج في الكويت قبل الحصول على موافقة المكاتب الصحية في الخارج كحالة طارئة؟ 3- كشف تفصيلي لجميع الحالات التي حصلت على موافقة تحمل نفقات العلاج كحالات طارئة من جميع المكاتب الصحية بالخارج وذلك منذ 2012/12/11 وحتى تاريخ الإجابة عن هذا السؤال، مبينا أرقام الملفات المرضية لتلك الحالات والحالة المرضية التي يعاني منها المريض وأسباب قبول اعتبار تلك الحالات المرضية

الكويت. وعلى ضوء ذلك طالب إفادته بإلآتي: 1- الأسس والمعايير التي تتبعها المكاتب الصحية التابعة للحصول في الخارج لتقييم الحالات المرضية واعتبارها حالات مرضية طارئة؟ وما الإجراءات التي تتبعها المكاتب الصحية في حالة الموافقة على تحمل نفقات العلاج بالخارج للحالات المرضية الطارئة؟ 2- كم عدد الموافقات لتحمل نفقات العلاج بالخارج للحالات المرضية التي تم اعتبارها حالات طارئة وذلك من جميع المكاتب الصحية في الخارج منذ 2012/12/11 وحتى تاريخ

وجه النائب سعدون حماد سؤالاً إلى وزير الصحة د.محمد الهبي قال في مقدمته: نعى إلى علمي انه تمت الموافقة على تحمل نفقات العلاج بالخارج لعدد من الحالات المرضية من قبل المكاتب الصحية التابعة للكويت في الخارج، وذلك باعتبارها حالات مرضية طارئة (وهي حالات العلاج الطبي الذي تقتضيه الضرورة الطبية إثر وقوع حادث أو حالة صحية طارئة تستدعي التدخل الطبي السريع)، على الرغم من أنه سبق رفض تلك الحالات المرضية من قبل اللجان التخصصية واللجنة العليا للعلاج بالخارج في



سعدون حماد

## الصانع: ما عدد القضايا المرفوعة من «القصر» حيال المستأجرين؟

وما قيمة المبالغ التي قامت الهيئة بدفعها سواء من خزينة الدولة أو جهات أخرى كقضايا الإيجارات والإدارية وهل قامت الهيئة بمحاسبة المتسببين في تلك القضايا (إداريا)، وهل قامت الهيئة برفع دعاوى ضدهم لاسترجاع المبالغ لخزينة الدولة وما هي الأحكام الصادرة بها، وما هي القضايا التي أقامتها الهيئة ضد الغير وتم كسبها وما هي قيمة المبالغ التي تحصلتها نتيجة كسب تلك القضايا؟ وذلك منذ 2006 وحتى تاريخ السؤال مشفوعا بعدد القضايا التي تم كسبها والتي تم خسارتها ومبالغها وجمع محاضر التحقيق وقرارات التأديب وعدد القضايا التي تم رفعها ضد المتسببين والأحكام الصادرة بها وذلك لكل حالة على حدة، طالبا تزويده بعدد القضايا المرفوعة من الهيئة ضد الغير بنشان المطالبة بالديات التسريعية للمصير المشمولين برعاية الهيئة وعدد الأحكام الصادر بها ومبالغها وذلك من 2002 وحتى 2012/12/31.

الإجبارية، طالبا تزويده بعدد القضايا المرفوعة من الهيئة ضد الغير بجميع الدوائر القضائية بالمحاكم وما هي الأحكام الصادرة وما تم بشأنها سواء عن طريق إدارة الفتوى والتشريع أو أي جهة أخرى مشفوعا بسند الوكالة في حال الغير، وذلك بشكل تفصيلي كل قضية على حده. وذلك منذ 2006 وحتى تاريخ السؤال؟ وتزويدها بعدد القضايا الصادرة ضد الهيئة بجميع الدوائر القضائية بالمحاكم وما هي

وجه النائب يعقوب الصانع سؤالاً إلى وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية شريدة المعوشري، ونص السؤال على ما يلي: جاء بتقرير ديوان المحاسبة بالملاحظات التي أسفرت عنها عمليات التدقيق والفحص والمراجعة للسنة المالية 2011/2012 للهيئة العامة لشؤون القصر في بند سابع (2) تأخر الهيئة في اتخاذ الإجراءات اللازمة حيال بعض المستأجرين المتخلفين عن سداد القيمة



يعقوب الصانع



# وزارة الصحة

## إعلان

### تعلن وزارة الصحة بناءً على موافقة وزارة المالية عن طرح المزايدة رقم: ص/2012/2013

تقديم خدمة إيصال السيارات من أمام مبنى مستشفى الفروانية بين الشركات المتخصصة في هذا المجال طبقاً للشروط العامة والخاصة الموضحة في وثائق المزايدة التي يمكن الحصول عليها من جهاز الشؤون المالية - الدور الأول - إدارة المشتريات والمخازن - قسم المناقصات الكائن بمبنى الوزارة بالصليبخات وذلك خلال أوقات الدوام الرسمي اعتباراً من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية « الكويت اليوم » مقابل دفع مبلغ (20 د.ك) فقط عشرين دينارا كويتيا لا غير لا ترد.

مع ضرورة تقديم كتاب من وزارة الشؤون الاجتماعية يفيد بالالتزام بأحكام القانون رقم 19 لسنة 2000 وقرار مجلس الوزراء رقم 1104/1104 خامساً لسنة 2008 في شأن دعم العمالة الوطنية.

وسيتم عقد اجتماع تهيدي يوم الأحد الموافق 2013/3/24 في تمام الساعة العاشرة صباحاً وذلك في مقر وزارة الصحة، وسواء حضر المزايد هذا الاجتماع أو تخلف عن الحضور فإنه يُعتبر ملتزماً بكل ما صدر عن هذا الاجتماع من قرارات أو توصيات أو توجيهات (إن وجدت)، علماً بأن آخر موعد لتقديم العطاءات هو الساعة الواحدة من ظهر يوم الاثنين الموافق 2013/4/8 م في صندوق العطاءات بالعنوان المذكور أعلاه، كما تسري العطاءات لمدة (90) يوماً اعتباراً من تاريخ الإقبال، وتبلغ الكفالة الأولية (2%) - فقط اثنان بالمائة - من قيمة العطاء صالحة طوال مدة سريان العطاء.

وكيل وزارة الصحة



## لماذا لم يتم اعتماد الهيكل التنظيمي لإدارة الإنشاءات الهندسية في «التطبيقي»؟

وجه النائب يعقوب الصانع سؤالاً إلى وزير التربية د.نايف الحجرف حول عدم مخاطبة الوزارة لديوان الخدمة المدنية لاعتماد الهيكل التنظيمي لإدارة الإنشاءات الهندسية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب التابعة لوزارة التربية، وقال في سؤاله: إذا كانت إدارة الإنشاءات الهندسية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب منشأة منذ العام

1999، فلماذا لم يتم اعتماد الهيكل التنظيمي لها. ولماذا لم تقوم وزارة التربية بمخاطبة ديوان الخدمة المدنية بشأن ذلك الاعتماد للهيكل التنظيمي؟ وإذا كانت قد تمت مخاطبة الديوان فهل تم اتخاذ أي إجراءات بشأن اعتماد هذا الهيكل واعتماد الدرجات الوظيفية اللازمة لتسكين ذوي المؤهلات المتخصصة على هذه الدرجات؟

## أكد التزام نوابه بإقرار الأولويات وحضور الجلسات في موعدها البوص: المجلس نجح في تحقيق إنجازات غير مسبوقة

وأوضح البوص ان لغة الأرقام لا تكذب، ومن يراجع إنجازات المجلس السابقة، ويقارنهما بالمجلس الحالي، فإنه لا وجه للمقارنة، مشدداً على ان الأهم هو ان هناك رغبة أكبر لدى نواب المجلس بانجاز كافة التشريعات التي تحقق تطلعات المواطنين وأمالهم، فضلاً عن وجود رغبة صادقة في اقرار جدول الأولويات الذي أقره مجلس الأمة، والذي نجح المجلس الى الآن في الالتزام به. وتابع البوص: نعم ان الكم الأكبر من القوانين التي أقرت هو قوانين باتفاقيات، حيث يبلغ عددها 90 اتفاقية، لكن هذه الاتفاقيات كانت مركونة في إدراج اللجنة الخارجية البرلمانية منذ عشر سنوات، وأخفت المجلس السابقة في اقرارها، وتسبب هذا الإخفاق

في حدوث حرج للكويت امام المجتمع الدولي، ونجح المجلس في اقرارها. وأكد البوص ان المجلس الحالي نجح كذلك في اقرار القوانين السابقة في اقرارها، مثل قانون الشركات، الذي يعد تشريعاً عصرياً، بعد ان اصبح القانون القديم المعمول به منذ قرن غير صالح في الوقت الراسن، كما تمكن المجلس من اقرار قانون المشروعات الصغيرة، الموجه لشباب الكويت الطموح والذي يساهم في إيجاد الآلاف من فرص العمل للشبابنا، كما أقر كذلك قانون التأمين ضد البطالة لتحقيق الامن الوظيفي للعاملين في القطاع الخاص.. ولغت البوص الى ان مجلس الأمة الحالي هو

أكد النائب سعد البوص أن مجلس الأمة أثبت جديته في التفرع لتحقيق الإنجازات التشريعية التي تدفع بعجلة التنمية إلى الإمام وتصب في مصلحة المواطنين، وأنه تفوق على المجالس السابقة، ونجح في تصحيح المسار الى حد كبير. وقال البوص في تصريح له: لقد نجح مجلس الأمة على المستوى التشريعي في تحقيق إنجازات غير مسبوقة، ليس فقط في كم التشريعات التي أقرها منذ انعقاده، والتي بلغت حوالي 122 تشريعاً، بل في تنوعها، حيث شملت اغلب القطاعات، خاصة الاقتصادية منها، ناهيك عن أن عدداً كبيراً من هذه القوانين تخدم الشباب الكويتي بنسبة أكبر، وهو ما يجعلنا نفتخر بهذه الإنجازات.



سعد البوص